الاكتفاء بكفيل واحد لقرض الدخل المحدود

مدير عام مصرف التسليف لـ«الوطن»: تسهيل منح القروض لأكبر عدد من العاملين في الجهات العامة

عبد الهادي شباط

أقر مجلس إدارة مصرف التسليف الشعبي إجراء تعديلات على منح قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين تتصل بالاكتفاء بكفيل واحد بدلاً من كفيلين لمنح قرض الدخل المحدود وكذلك تخفيض مدة خدمة الكفيل (سنوات عمله).

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد أن هذه التعديلات جاءت بقصد تسهيل وتيسير منح القروض لأكبر عدد ممكن من المتعاملين مع مصرف التسليف من ذوي الدخل المحدود من العاملين في الجهات العامة للاستفادة من هذا النوع من القروض بغية تأمين جزء من احتياجاتهم المعيشية خلال الظروف الحالية.

وفي تفاصيل التعديلات حصلت «الوطن» على نسخة من القرار الخاص بذلك والذي تم تعميمه على فروع التسليف الشعبي في مختلف المدن والمناطق ويشتمل على إجراء بعض التعديلات الخاصة بالكفالات لقروض الدخل المحدود أهمها قبول كفالة واحدة للقرض شريطة أن تغطي نسبة ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع مضافاً إليه ١٠٠ بالمئة من التعويضات الثابتة بعد حسم الاقتطاعات الجارية على الأجر والتي يرتبها العامل على نفسه قيمة القسط الشهري للقرض، وفي حال عدم الكفاية يمكن تقديم أكثر من كفيل ليتم تغطية قيمة القسط الشهري للقرض، وأيضاً تخفيض مدة خدمة الكفيل أو الكفلاء مجتمعين إلى خمس سنوات عوضاً عن عشر سنوات على ألا تقل خدمة الكفيل الواحد في حال تعددهم عن ستة، وقبول كفالة المتقاعدين العسكريين أصحاب الحسابات

الجارية للقروض التي تمنح للمتقاعدين العسكريين أو المدنيين أو العاملين القائمين على رأس عملهم، وقبول كفالة المتقاعدين المدنيين أصحاب الحسابات الجارية الموطنة معاشاتهم لدى أحد فروع مصرفنا وذلك بموجب وثيقة صادرة عن الفرع الموطن لديه المعاش التقاعدي بين فيه رقم الحساب الجاري واسم صاحب الحساب وتاريخ آخر معاش محول لهذا الحساب.

بينما أوضح معاون المدير العام في المصرف عدنان حسن أن المصرف سبق وأن قام برفع سقف قرض الدخل المحدود إلى مليوني ليرة سورية اعتباراً من بداية شهر آذار من العام الجاري ليصبح مليوني ليرة بدلاً من مليون ليرة بعد أن عمل المصرف في حينها على استكمال كل متطلبات منح هذه السقوف من تأمين السيولة ونقل الأموال والتأمين عليها وغيره من المتطلبات وأخذ رأي مجلس النقد والتسليف بهدف زيادة الجدوى من قرض الدخل المحدود بعد حالة التضخم والارتفاعات السعرية في السوق إضافة لوجود شريحة من العاملين في الجهات العامة والعسكريين تسمح أجورهم وتعويضاتهم الشهرية بمنحهم قروضاً أكثر من مليون ليرة مقدراً أنه للحصول على قرض بسقف ٢ مليون ليرة لا بد أن يكون الأجر الشهري بحدود ١١٠ آلاف ليرة.

وعن سعر الفائدة المطبق على قروض الدخل المحدود بين حسن أنها ٧ بالمئة على شكل فائدة ثابتة وأن هذا السعر المنخفض من الفائدة يندرج في إطار المهام الاجتماعية للمصرف في منح قروض الدخل المحدود ضمن سعر فائدة مدروس حيث تصل كلف التشغيل والنفقات الإدارية للودائع لحدود ٥،٥ بالمئة يضاف لها هامش ربح للمصرف لا يتعدى ١،٥ بالمئة بحيث يصبح معدل الفائدة بحدود ٧ بالمئة وفي المحصلة هامش ربح التسليف الشعبي من قروض الدخل المحدود هو في الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة، ويتم بحث ملف قروض الدخل المحدود بشكل دائم للتوافق مع المتغيرات المعيشية والظروف الاقتصادية العامة.

يشار إلى أن مصرف التسليف الشعبي منح ٢٤٨ ألف قرض دخل محدود بقيمة ١٢٢ مليار ليرة منذ استئناف منح القروض في العام ٢٠١٥ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٠ على حين منح المصرف في عام ٢٠١٩ نحو ٣٦ ألف قرض بقيمة ٣٠ مليار ليرة وتراجع عدد القروض إلى ٢٩ ألف قرض بقيمة ٢١ مليار ليرة العام الماضي ٢٠٢٠ بسبب الظروف التي رافقت انتشار فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية وحالة التوقف عن منح القروض في شهر حزيران حتى بداية الربع الثالث من العام الماضي.

لا مخالفات تفيد بعرض أسماك مغشوشة أو مهربة

شعيب لـ«الوطن»: لم يتم رصد حالات غش ببيع السمك في السوق

الوطن

عممت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مديرياتها في المحافظات التشدد بالرقابة التموينية (حماية المستهلك) على مادة السمك في جميع الأسواق الداخلية والتحري عن مصدرها ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط الصحية واتخاذ أقصى الإجراءات القانونية بحق المخالف.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن مثل هذا التعميم يمثل إجراءات اعتيادية واحترازية تقوم بها دوائر حماية المستهلك وخاصة في حال ورود أي معلومات تفيد ببيع مواد مخالفة أو مغشوشة حرصاً على سلامة وصحة المواطن وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي تتشدد الوزارة في الرقابة عليها ومتابعتها.

وأضاف: إن دوائر حماية المستهلك في المديريات نفذت الكثير من الزيارات على محال وبسطات بيع الأسماك في السوق خلال الفترة الحالية وتم سحب الكثير من العينات من دون أن يتم تسجيل ملاحظات حول مخالفات تفيد بعرض أسماك مغشوشة لجهة انتهاء صلاحيتها أو مخالفتها للمواصفات المسموح بها أو تفيد بأنها مهربة أو دخلت بطرق غير شرعية وتم عرضها في السوق.

ولفت إلى أن عمليات الرصد والمتابعة في الأسواق مستمرة وهي جزء من العمل الاعتيادي الذي تقوم به دوريات حماية المستهلك بقصد الرقابة على المعروضات في الأسواق، وأوضح أن هناك عقوبات شديدة بحق عرض مواد أو أغذية مغشوشة منها الحبس من سنة وأكثر حسب تقديرات القاضي إضافة لغرامة مالية، وفي حال كانت البضاعة إضافة لمخالفة الغش دخلت بطرق غير شرعية تكون المخالفة مضاعفة وتشتمل على حبس لمدة ٣ سنوات وأن (التجارة الداخلية) وأن (السورية للتجارة) تتعامل بحرص شديد في بيع وعرض اللحوم في صالاتها، ومثال على ذلك فترة البيع اليومي للحوم في الصالات تكون منذ الصباح وحتى فترة الظهر لعدم بقاء اللحوم فترة طويلة في الصالات أو لليوم الثاني لذلك تعمل المؤسسة على تزويد الصالات بكميات حسب الطلب المتوقع لديها في كل يوم، وفي حال عرض بعض الأسماك للبيع بالأمانة لدى بعض الصالات وهي حالات قليلة جداً أيضاً يشترط خضوعها لإجراء التحليل والرقابة قبل عرضها.

تتشدد في التعامل مع مثل هذه المخالفات.

بينما بيّن إلياس ماشطة معاون مدير عام السورية للتجارة أن عرض الأسماك المجمدة في صالات السورية محدود جداً ويقتصر على صالة واحدة بدمشق في منطقة التجارة وأن الأسماك التي يتم عرضها للبيع في هذه الصالة هي من منشأ بحري وتخضع للتحليل والرقابة والتأكد من مواصفاتها قبل عرضها ويتم الاعتناء بتبريدها والمحافظة عليها أثناء فترة عرضها بما يضمن سلامتها وصحتها

لضبط السيولة ومنع المضاربة بالعملة الوطنية.. سماسرة يتاجرون «بالكاش»

تعميم للمصارف بتسديد الرسوم والعمولات الجمركية «كاش»

الوطن

عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة في البلاد الالتزام بعدم قبول تصديق أي شيك من حساب الساحب (صاحب الحساب) المحرر لصلحة المستفيد (المديرية العامة للجمارك) ما لم تتم تغذية حساب الساحب نقداً بمبلغ لا يقل عن قيمة الشيك المحرر وبمدة أقصاها ٧٢ ساعة سابقة لطلب التصديق.

وفي اتصال لتوضيح محتوى التعميم بيّن مصدر مصرفي مطلع أن هذا التعميم يقصد ضبط السيولة في السوق وللحد من المضاربات بالعملة الوطنية والتأكد من عدم وصول السيولة إلى المرابحين على العملة الوطنية خاصة مع ورود معلومات مؤخراً تفيد بحدوث مثل هذه المضاربات واستغلال بعض السماسرة لتأمين قيم بعض العمليات التجارية (كاش) عبر فرض عمولات تصل إلى حدود ٨ بالمئة في بعض الحالات، مبيناً أن هذا التعميم استكمال لتعليمات سابقة تخص العديد من الجهات العامة التي لديها تحصيلات مالية مثل الكهرباء والمحافظة أو الجهات التي لديها قيم مبيعات مثل مؤسسة التبغ، في حين خص التعميم الأخير المديرية العامة للجمارك لجهة قيم الرسوم والعمولات الجمركية بمختلف أنواعها وقيم المصالحات التي ينفذها الأفراد من التجار وغيرهم على بضائعهم المخالفة.

وفي المحصلة لابد وفق هذا التعميم من تسديد قيم التعاملات الجارية مع المديرية العامة للجمارك (كاش) أو عبر شيك لم يمضِ عليه أكثر من ٧٢ ساعة لدى أحد المصارف العاملة.

لم يصدر أي قرار جديد بالتمديد

٨٠ بالمئة نسبة تنفيذ توزيع المواد المقننة في معظم المحافظات

ماشطة: سيتم تكثيف السيارات الجوالة المخصصة لتوزيع المواد المقننة اليوم وغداً

رامز محفوظ

بيّن معاون مدير المؤسسة السورية للتجارة إلياس ماشطة لـ«الوطن» أنه سيتم تكثيف السيارات الجوالة المخصصة لتوزيع المواد المقننة في جميع المحافظات اليوم وغداً وذلك مع انتهاء مدة التمديد الثانية التي أقرتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتوزيع المواد المقننة لدورة شباط وآذار ونيسان حتى يوم غد الإثنين.

وأوضح ماشطة أنه بإمكان أي مواطن لم يحصل على مخصصاته من المواد المقننة الحصول عليها من السيارات الجوالة من دون الالتزام بوصول رسالة الاستلام له.

ورأى ماشطة أن التوزيع عبر السيارات الجوالة تعتبر طريقة جيدة وأسرع وأفضل من التوزيع عبر الرسائل، لافتاً إلى أنه في حال تم إرسال رسائل آخر يومين من الممكن ألا يذهب بعض المواطنين الذين وصلتهم رسالة وليسوا مضطرين وبحاجة للحصول على مخصصاتهم للصالات على حين أن المواطن المضطر والذي يرغب بالحصول على مستحقاته سيذهب للحصول عليها من السيارات الجوالة.

وأشار إلى أنه لم يصدر حتى تاريخه أي قرار بالتمديد مرة جديدة لتوزيع المواد المقننة، مبيناً أنه عند الحاجة للتمديد يتم تقديم دراسة من قبلنا للجهات الوصائية تتضمن نسبة التوزيع وبناء على الدراسة يتم تمديد مدة التوزيع.

ولفت إلى أن نسبة تنفيذ توزيع المواد المقننة في معظم المحافظات منها محافظة دمشق تجاوزت حتى تاريخه ٨٠ بالمئة وفي بعض المحافظات وصلت لـ١٠٠ بالمئة.

ونوه بأن نحو ١٥٠ ألف شخص من خارج محافظة دمشق سجلوا على المواد المقننة في دمشق وهؤلاء شكلوا عبئاً إضافياً، مضيفاً: لو لم يتم تسجيل هؤلاء على المواد المقننة لكنا وصلنا إلى نسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة في دمشق.

وأشار إلى أنه نتيجة تسجيل مواطنين على المواد المقننة في محافظات غير محافظاتهم لا ننظر إلى كل محافظة على حدة إنما لجميع المحافظات ككتلة واحدة ونحاول التدخل في أي محافظة عند الضرورة، مشيراً إلى أن هناك سيارات جوالة من طرطوس ذهبت أمس لتوزيع المواد المقننة في ريف حماة.

وشدد ماشطة على ضرورة قيام الأشخاص الذين لم يحصلوا على مخصصاتهم من المواد المقننة متابعة صفحة المؤسسة في المحافظة التي سجل فيها من أجل معرفة أماكن تمركز السيارات الجوالة المخصصة لتوزيع المواد المقننة، مبيناً أنه في محافظة دمشق على سبيل المثال ستكون السيارات الجوالة موجودة اليوم في أربع مناطق في المحافظة.

وعن البدء بالتسجيل على المواد المقننة للدورة القادمة بين أنه لم يتضح حتى تاريخه متى سيتم بدء التسجيل ومن المؤكد أن يبدأ عند الانتهاء من التوزيع للدورة الحالية مباشرة وصدور قرار من وزارة التجارة الداخلية بانتهاء مدة التوزيع والذي سيصدر معه باليوم نفسه توقيت البدء بالتسجيل للدورة القادمة.

وبخصوص توافر المواد المقننة للدورة القادمة أكد ماشطة بأنها متوافرة لعدة أشهر وهناك عقود مبرمة وسيتم التعاقد لاستيراد كميات جديدة للدورات اللاحقة.

ونوه بأن التوريدات مستمرة لكن السبب في تأخر وصولها أحياناً العقوبات الجائرة المفروضة على سورية، مشيراً إلى أننا مستمرون في «السورية للتجارة» بوضع الخطط اللحظية واليومية باتجاه توريد المواد من أجل دعم المواطن بشكل مباشر وعدم انقطاع المواد عن المواطن ونسعى دائماً أن يكون الملجأ الوحيد للمواطن هو «السورية للتجارة» وشعارنا من أصغر موظف في «السورية للتجارة» إلى أكبر موظف خدمة المواطن وتوفير جميع المواد له.

وبالنسبة للحوم الحمراء وارتفاع أسعارها في صالات «السورية للتجارة» ووصول سعر الكيلو الواحد لحدود ٢٥ ألف ليرة أكد ماشطة أن التدخل الإيجابي للسورية للتجارة بالنسبة لجميع المواد ومنها اللحوم مستمر ولم يتوقف، مبيناً أن سعر كيلو اللحوم الحمراء في الأسواق اليوم بحدود ٣٥ ألف ليرة وهو أغلى من السعر في صالات السورية بعشرة آلاف ليرة.

ولفت إلى أن أسعار اللحوم بكافة أنواعها أرخص في صالات «السورية للتجارة» من أسعارها في الأسواق حالياً بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة.

وبخصوص أسعار الزيوت حيث وصل سعر ليتر الزيت في «السورية للتجارة» لحدود ٧ آلاف ليرة بيّن ماشطة أنه لا يمكن التحكم بسعره باعتباره من الزيت الذي حصلت عليه «السورية للتجارة» بنسبة ١٥ بالمئة من عقود توريد التجار الذين حصلوا على إجازات استيراد، لافتاً إلى أن التحكم بالسعر وتخفيضه يتم عند استيراد «السورية للتجارة».

وختم ماشطة بالقول: إن المواد الغذائية بالمجمل أخفض في صالات «السورية للتجارة» حالياً بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة عن أسعارها في الأسواق ونحن نسعى دائماً للحصول على المواد من منابعها مباشرة وكسر حلقات الوساطة من أجل تأمينها للمواطن بسعر أرخص من سعر السوق.

رفض الأقماح المتفتحة ذات اللون الأسود

رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها: السماد والجفاف أثرا على القمح والشعير

٤ جمعيات من أصل ٢٠ في دوما وحدها استلمت السماد

هناء غانم

أكد رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها محمد خلوف لـ«الوطن» أن ما أطلق على الموسم هذا العام عام القمح لن يتحقق ولم يلق هذا الشعار صداه على أرض الواقع علماً أننا قمنا بالعديد من الإجراءات المتخذة حيال الفلاحين والجمعيات لكن قلة الأمطار والجفاف وعدم توافر السماد إضافة إلى المحروقات التي كانت شبه معدومة أثرت سلباً، وأمام قلة الهطل المطري تم الاعتماد على الري بالطرق الحديثة أو غيرها موضحاً أن هذا الري يعتمد على المحروقات التي كانت شبه معدومة، فالواقع يشير إلى أن محصول القمح من البعل «صفر» لأنه يعتمد على الري بالأمطار علما أن المقدر من محصول القمح لهذا العام نحو ٤٥ ألف طن من القمح.

وأضاف إنه موضوع تأمين السماد كان له انعكاس سلبي على محصول القمح، ففي منطقة دوما مثلاً لم يستلم السماد سوى ٤ جمعيات في حين هناك ٢٠ جمعية لم تأخذ ولا كيلوغرام من السماد مبيناً أن أسعار السماد تزداد يوماً بعد يوم حيث وصل طن سماد اليوريا اليوم وبقرار اللجنة الاقتصادية إلى ١،٣٦٦ مليون ليرة سورية للطن وسماد الترابي ١،١١٢ مليون ليرة كل هذا الارتفاع بالأسعار وسعر القمح تم تحديده فقط بـ٨٠٠ ليرة سورية الأمر الذي يتوافق مع مستلزمات الإنتاج والأهم حسب مدير الاتحاد أن هناك كميات من السماد موجودة في أحد مراكز المصرف الزراعي لكن لم يتم التصريح عنها من الجهات المختصة التي قدمت تبريرها بانتظار صدور النشرة الصرفية الجديدة لافتاً إلى وجود عوائق من المصرف الزراعي نتيجة الإجراءات الروتينية والأدهى من ذلك أن السماد في حال تم تأمينه للفلاح يقدم في أوقات لا تتناسب مع الموسم والمحصول.

وأشار إلى أنه يتم حالياً التفاوض مع الفلاح للحصول على كامل المحصول ومن المتوقع أن تكون هناك عوائق سوف تواجهنا مع الفلاح ليتم تحميلنا المسؤولية علماً أن المسؤولية تقع على عاتقهم وخاصة أنه تم الطلب بتأمين السماد للفلاح لكن من دون جدوى.. «وأضاف خلوف: إن الجهات المعنية يحملوننا المسؤوليات والخلل عندهم

موجود حول مستلزمات الإنتاج، موضحاً أنه عندما يتم إعطاء الفلاح سماداً كافياً ومحروقات كافية يحق لهم أن يحاسبونا على الخلل والنقص لكن التقصير منهم.

وأشار خلوف إلى أن الحكومة وضعت نسبة الشوائب لـ٢٣ بعد أن كانت ١٦ والأجرام لـ٨٪ وترفض فقط الأقماح المتفتحة التي أصبح لونها أسود. لذلك لابد من تسهيل عملية استلام القمح وأن يقوم كل فلاح بتسليم القمح مباشرة وأن يكون ذلك خطاً أحمر بغض النظر عن نسبة الشوائب التي يجب ألا تكون عائقاً أمام استلام أي كمية من القمح من الفلاح وخاصة أن نسبة الأقماح قليلة؟ وإضافة إلى المطاحن أيضاً التي ترفض بعض المحاصيل علماً أنه يجب ألا يرفض ولا كيلو قمح واحد وخاصة أن هناك أماكن مخصصة للغربلة وهو أمر جيد.

وحول الإجراءات الواجب على الحكومة اتخاذها قال خلوف لابد بداية من رفع سعر القمح وتأمين المحروقات للحصادات وتهوين استلام القمح بالمطاحن ولا يكون كل هواه، ومن المفترض أن تكون الجهات المعنية حازمة مع التجار وأن تكتب عليهم تعهداً حتى لا يقوموا بالسيطرة على القمح بأسعار خيالية من الفلاح.

وأضاف: إن هذا جزء من الصعوبات كما أن هناك أكثر من ٢٥ قرية لم تستلم أي كمية من السماد في منطقة دوما وفي منطقة الضمير استلم السماد بنسبة ٣٠٪ فقط وحران العواميد والقبيصر٥٠٪ وفي منطقة الغوطة وغيرها من القرى المحيطة لم تستلم أي كمية من السماد إلا بنسب قليلة جداً لا تذكر. إضافة لذلك هناك ٤ جمعيات فقط استلمت السماد بطرق خاصة ١٠٠٪ من أصل ٧٠ جمعية تقريباً.

وأضاف خلوف: إن المساحات المخططة والتقديرات المتوقعة للإنتاج تصل في أقصاها الى٤٤،٣٨٢ ألف طن ولن تصل إلى هذا الرقم لعدم توافر مستلزمات المحصول كاملة.. أما المساحات المزروعة في منطقة الحرمون ويركوس والزبداني والقل ويبرود وقطنا والنبك وداريا والقطيفة والكسوة والغوطة ودوما وحران العواميد تصل المساحات القابلة للحصاد إلى نحو ١٧٥٩٠ هكتاراً عدا عن البعل الذي إنتاجه « صفر» على عكس العام الماضي.